

Distr.: General  
9 July 2014  
Arabic  
Original: English

المجلس



الدورة العشرون

كينغستون، جامايكا

٢٥-١٤ تموز/يوليه ٢٠١٤

## القوانين والأنظمة والتدابير الإدارية التي اعتمدها الدول المزمكية وغيرها من أعضاء السلطة الدولية لقاع البحار فيما يتعلق بالأنشطة في المنطقة

### تقرير الأمين العام

#### إضافة

١ - في ٤ تموز/يوليه ٢٠١٤، تلقى الأمين العام للسلطة الدولية لقاع البحار مذكرة شفوية من المديرية القانونية لوزارة الخارجية والكونترول في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية تبلغ السلطة بأن قانون التعدين في أعماق البحار لعام ٢٠١٤ قد نال الموافقة الملكية في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٤، وأنه سيدخل حيز النفاذ في المملكة المتحدة في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٤.

٢ - وأبلغت السلطة أيضا بأن قانون التعدين في أعماق البحار لعام ٢٠١٤ قد عدّل قانون التعدين في أعماق البحار (أحكام مؤقتة) لعام ١٩٨١، الذي كان قد سُنّ قبل اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وكان القانون الصادر في عام ١٩٨١ كافياً لحكومة المملكة المتحدة لممارسة رقابة فعالة على الجهات المأذون لها في استكشاف أو استغلال أعماق البحار على النحو المطلوب من الدول المزمكية بموجب الاتفاقية، غير أن ذلك كان يسري فقط فيما يتعلق بالعقيدات المتعددة الفلزات. وكان من اللازم أيضا تحديث التشريع

\* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٩ تموز/يوليه ٢٠١٤.



الرجاء إعادة استعمال الورق

080714 080714 14-57008 (A)



لكفالة الاتساق مع الاتفاقية ومع اتفاق التنفيذ. وكان القانون الصادر في عام ١٩٨١ يستند إلى فكرة أن عدّة دول ستزكّي أنشطة مواطنيها، وأن كل دولة من تلك الدول ستعترف بأنشطة الشركات من الدول الأخرى عملاً بمبدأ المعاملة بالمثل؛ أما بموجب الاتفاقية واتفاق التنفيذ فإن السلطة هي الجهة التي تكفل التنظيم. ويرد أيضاً في إطار الاتفاقية حكمان يقتضيان الاعتراف بالقرارات القضائية وقرارات التحكيم. وينص قانون التعدين في أعماق البحار لعام ٢٠١٤ على تعديلات على القانون الصادر في عام ١٩٨١ لإنفاذ بنود تتعلق بالاتفاقية واتفاق التنفيذ في المملكة المتحدة.

٣ - ويمكن الاطلاع على النص الكامل لقانون التعدين في أعماق البحار لعام ٢٠١٤ في الموقع الشبكي للسلطة الدولية لقاع البحار.

٤ - وينبغي أن يُستعاض عن المعلومات المتعلقة بالتشريعات الوطنية للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الواردة في الجزء الثاني من مرفق الوثيقة ISBA/20/C/11، بما يلي:

#### المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

قانون التعدين في أعماق البحار (أحكام مؤقتة) لعام ١٩٨١ المعدل بموجب قانون التعدين في أعماق البحار لعام ٢٠١٤، النافذ اعتباراً من ١٤ تموز/ يوليه ٢٠١٤.